

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذى علم الإنسان ما لم يعلم، وطالبه بالاستزادة منه علماً؛ فهو الأكرم، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وتابعيه وسلم.

فهذا المؤلف فى النحو العربى يهدف إلى معالجة النحو من خلال الجملة العربية. ولَمَّا كان النحو منذ نشأته مهتماً بدراسة القواعد المستنبطة من كلام العرب، والكلام مؤلفٌ من جملة فأكثر- كان ذلك محدداً لنظرة العرب إلى مجال الدراسة النحوية؛ حيثُ تنحصرُ فى دراسة بنية الجملة كلاً متكاملاً، وليست الكلمة جزءاً مستقلاً.

ولقد شاع فى الأزمنة الوسطى فى دراسة النحو أنه قواعدٌ مجردةٌ، تدرس من خلال الاهتمام بالأبواب التى تعنى كلمةً واحدةً، وإن ذُكرت من خلال جملة. وقد وجههم هذا التجريدُ إلى دراسة النحو منعزلاً عن المعنى؛ فهى قواعدٌ مصنوعةٌ بدقة للحفظ، والتزام دراسة الحفظ والاستظهار للمتون والأشعار، دون الفهم والتحليل المعنوى. وليس النحو كذلك، وإنما هو ضابطٌ دقيقٌ ومنظمٌ واعٌ صحيحٌ للعلاقات المعنوية بين الكلمات فى الجملة الواحدة، أو عدة جمل.

ونظرةً إلى أول مدونٍ نحوى عربى نلمس ذلك فى وضوحٍ ووعى، حيث بُنى على التحليل النحوى مرتبطاً بالأداء الدلالى.

ودراسة النحو توجه على أنها دراسة لبنية الجملة: دالاتٍ ومدلولاتٍ وعلاقاتٍ دلاليةٍ بينها.

وإن كان بعضُ دارسى اللغة ينظرون إلى النحو على أنه قاصرٌ عن شمول دراسة جميع الجوانب التركيبية للجملة- فإن هذه النظرة غير دقيقة، وغير مُنصفة؛ حيث إنه يهتم بمجملِ جوانب التركيب، ومنها:

١- الموقعية: وهى تتعهد العلاقات المعنوية بين الكلمات فى الجملة الواحدة - بسيطةً وموسعةً، وينبنى عليها كيفيةً نطقٍ عناصر التركيب أو الجملة، كما ينبنى عليها كثيرٌ من كيفية بنيتها.

٢- الرتبة: وهى تقوم على كيفية ترتيب الكلمات المفوظ بها، وينبنى تقدير الرتبة على العلاقات المعنوية التى تفترضُ الترتيبَ النطقىَّ الأسمى، والتباين بينه وبين المفوظ، كما أراده المتحدث.

وقد يتحكم فى الرتبة أمورٌ، منها:

أ - طبيعة بعض الأساليب التى لا تُفهم، ولا تؤدى معناها، إلا من خلال تصدر كلمات معينة خاصة بها؛ كالاستفهام، والشرط، وكل أساليب المعانى الأخرى من: التمنى، والرَّجاء، والعرض، والتحضيض، والنداء، والتعجب، والمدح والذم... إلخ.

ب- إرادة المتحدث لمعنى معين يراد إبرازه، كما هو فى المحصور والمقصور؛ حيث يأخذ موقعاً تركيبياً خاصاً به فى الترتيب.

ج- عدم الالتباس فى المعنى، وذلك عن طريق عدم اللبس بين عناصر التركيب أو الجملة، فيتخذ ترتيب معينٌ يؤدى إلى عدم اللبس، كما هو بادٍ فى ذكر الضمائر العائدة، والمبتدأ والخبر المعرفتين، أو المتشابهين لفظاً، أو عدم ظهور العلاقة الإعرابية على الفاعل والمفعول به فى الجملة الواحدة، فلا يتضح أحدهما من الآخر، فيعتمد فى ذلك على الرتبة، أو غير ذلك من القضايا المتناثرة.

د - وضع المعنى بين الإيجاب والنفى، حيث يسبقُ النافى المنفى بالضرورة.

هـ - طبيعة بعض الكلمات؛ كالحروف؛ حيث يلزمها التقدم على معمولاتها، والأسماء الموصولة؛ حيث يجب تقدمها على صلتها.

٣ - ما يريده المتحدث من توسيع معنى الجملة أو معنى الاسم: وينشأ توسيع معنى الجملة - من إرادة معنى إضافي مقصود، يتعلق بركنيها، من: الزمان، المكان، الهيئة، الاستدراك، العطف... إلخ.

أما توسيعُ معنى الاسم فإنه ينشأ من إرادة معنى مقصودٍ يضاف إليه من: التوضيح والتقيد بكل طريقهما، ومن: النعت، والتمييز، وعطف البيان، والتوكيد والبدل، والإضافة.

٤ - تمام الجملة: يقوم على ضرورة ذكر الركنين الأساسيين، إن لفظاً وإن تقديرًا، والتقدير يكون مستقًى من السياق أو المقام والحال، وكلها تقوم على الذكر اللفظي السابق، أو العهد الذهني، أو المقام القائم، أو الحال الملحوظة.

٥ - تمام الاسم: حيث تعنى الدراسات النحوية بأن يكون الاسم المستعمل في الجملة تاماً، حتى يؤدي دلالته أداءً تاماً في المجموع الدلالي للجملة، ومن ذلك: - أن يكون الاسم الموصول تاماً بذكر صلته ذات الشروط المتوافرة.

- أن يكون الدال على المثنى أو الجمع تاماً بذكر نون التشية، أو نون الجمع، أو الإضافة.

- أن يكون الاسم الدال على المفرد أو ما يشبهه من جمع التكسير أو جمع المؤنث السالم تاماً؛ بذكر أداة التعريف، أو التنوين، أو الإضافة... إلخ.

فالدراسات النحوية تهتم بقضايا البنية في التركيب، وما يراد منها من جوانب دلالية مقصودة، وهى فى الوقت نفسه لا تنفك تهتم بالعلاقات المتشابكة المعقدة بين كل العناصر المفوظ بها - حقيقة أو مجازاً - وينبنى من هذا كله؛ ومن العلاقات الدلالية المتشابكة بينها؛ المجموع الدلالي المقصود من التركيب، أو الجملة، أو عدة الجمل المكونة لفقرة أو فكرة، أو نص.

وهذا ما يمكن أن يكون عليه؛ أو يهدف إليه؛ النحو النصى فى الدراسات اللغوية الحديثة، إلى جانب إبراز العوامل الأخرى الاجتماعية. وغيرها، وهى جوانب عامة تتدخل فى اختيار البناء اللغوى مما هو موجود فى اللغة بكل جوانبها: الصوتية والبنوية، وما يقابلها ويوازنها من أداء دلالى، أو متوج دلالى مقصود.

منهج التأليف:

لقد تمنيت منذ زمن بعيد أن يخرج من بين يديّ مؤلفٌ نحوى على قدر كبير من الجمع والتحليل والربط وإثبات العلاقات التركيبية بشقيها: اللفظية والدلالية - فكان

هذا الكتاب -على تواضعه-؛ حيث إنه لم يحقق كلَّ ما أصبو إليه من تحليل للجملة العربية. لذلك؛ فإننى قد وضعتُ نُصبَ عينيَّ نقاطاً منهجيةً، حاولتُ أن أحققها في كل موضوع من هذا المؤلف - قدر الإمكان والاستطاعة والتذكر -، ولا أزعم أنها قد تحققت متكاملةً في كل موضوع؛ فالتقصان من شيمة الإنسان.

ومن الأسس المنهجية البارزة في تأليف هذا الكتاب ما يأتي:

١ - الحرص على إبراز العلاقة بين النحو والمعنى، وذلك من خلال:

أ - الربط بين الجانب التركيبي والجانب الدلالي في الجملة العربية؛ ل يبدو بوضوح أن النحو إنما هو لضبط صحة المعنى، وأن التحليل النحوي لا يكون إلا من خلال فهم الأداء الدلالي، كما أن الجانب الدلالي يوجه ويفهم من خلال تحليل الملفوظ. فكلُّ منهما ممثلٌ للآخر تمثيلاً مطابقاً.

ب - ذكر الأفكار التي يهملها كثيرٌ من كتب النحو، ويكون لها علاقةٌ بالأداء الدلالي للجملة، أو لعنصرٍ من عناصرها التركيبية.

ج - توضيح الفروق الدلالية بين عناصر الكلام التي تحمل علامةً إعرابيةً واحدةً، أو يمكن أن تتداخل لفظياً، أو تتلبس معنوياً وإعرابياً، وذلك من خلال الربط بين الأداء الدلالي والتوجه الإعرابي، وعلاقة ذلك بعناصر الجملة السابقة واللاحقة، والفصل بين الأوجه الدلالية المؤداة من المواقع الإعرابية المختلفة للعناصر ذات العلامة الإعرابية الواحدة.

د - يلحق بهذه الفكرة العنصر اللفظي الواحد في الموقع الواحد من الجملة؛ لكنه يحتمل أوجهاً إعرابيةً مختلفة، والفصل بين هذه الأوجه من خلال تحليل الأداء الدلالي، والربط بينه وبين ما يسبقه أو يلحق به من عناصر لفظية ترتبط به، أو يرتبط بها في هذه الأداءات الدلالية والأوجه الإعرابية.

هـ - إيجاد العلاقات التركيبية الدلالية بين كثير من الموضوعات النحوية المترابطة، سواء أكان بالاتفاق أم بالاشتراك أم بالاختلاف، وبيان أن الجملة العربية في عناصرها المكونة لها - إنما هي قواعد مطردة، لا تناقض فيها، ما دامت مرتبطة في تحليلها اللفظي بالجوانب الدلالية المتشابهة.

٢ - محاولة جمع ما يمكن أن يشارَ في تحليل بنية الجملة العربية. وربما كنت أغفل بعض الأفكار ذات النظرة الذاتية، أو التي لا تخدم التحليل الدلالي، أو التي تذكر من قبل نحويٍّ محصورٍ أو محدود، وهي لا تؤثر في التحليل بوجهيه؛ وذلك كي أتفادى حشو الكتاب بما لا جدوى منه، ولا طائل فيه.

٣ - الحرص على التحليل التركيبي - إن كان مُجدياً - وذكر العامل عند مختلف النحاة، وشرح ذلك شرحاً وافياً في كثيرٍ من المواضع.

وقد يوجه بعض اللوم أن هناك تزايداً في شرح بعض المواضع، لكن ذلك مقصودٌ للتركيز على الربط بين النحو والمعنى، وهو يتضح في شرح كثيرٍ من الحدود.

٤ - معالجة ما يستشهد به معالجة شاملة؛ كي يفاد منها أقصى فائدة في التحليل، وإبراز القاعدة، وتبدو هذه المعالجة من حيث:

أ - ذكر الأمثلة المتنوعة والشاملة؛ محاولةً للإحاطة بكل جوانب القاعدة وبكل احتمالاتها التركيبية، واستيعاب القارئ لها، مع فهمه لمضمونها، وإشراكه في تحليلها، وتبسيطها في ذهنه، مع مراعاة شرح ما غمض من كثيرٍ منها، وبيان موضع القاعدة النحوية المدروسة، وربما تجوز ذلك إلى بيان الموقع الإعرابي لعناصر منها تفيد القارئ.

ب - تنوع الأمثلة بين كثيرٍ من الشواهد التراثية المذكورة في كتب النحاة - أوائلهم وأواسطهم - تلك التي تستمد من القرآن الكريم، وهي كثيرة في هذا المؤلف إلى حد ملحوظ، والتي تؤخذ من الحديث النبوي الشريف، وهي محدودةٌ بحدود فهرسته، كما أن به عدداً من الشواهد غير قليل مستمداً أو مؤلفاً من الحديث العصري المتداول.

بكل ذلك يُلَمُّ القارئ بما جاء في كتب التراث فلا يكون غريباً عنه، ويستطيع أن يحلل ما يتداوله من كلامٍ حديثٍ، فلا يكون مردداً له دون وعي به.

ج - قد يُغفل توضيح موضع الشاهد في بعض المستشهد به؛ وذلك لسبقه بما يغني عن ذكره، ويُنغى منه إشراف القارئ في الاستنتاج، وإعمال العقل في التفكير النحوي.

د - إعراب كثيرٍ من الشواهد إعراباً كاملاً؛ لتكون فائدة القارئ أوسع وأشمل؛ وليتذكر دائماً ما قد ينساه أو يغفل عنه، فدوام العلم مذاكرته؛ وبيان أن النحو كل متكامل، إذ لا تستغنى قاعدة عن الأخرى؛ ولا تمتاز عنها؛ في تحليل الجملة.

٥ - التنبيه إلى القواعد المساعدة على إفهام موضوع ما محل الدراسة، أو المرتبطة به، وقد يكون هذا الارتباط بين أكثر من موضوع.

٦ - الإلحاح وراء استكمال القاعدة بكل احتمالاتها التركيبية والدلالية من خلال الواقع اللغوي المتوارث؛ كالقرآن الكريم وغيره. ولذلك؛ فإن هذا المؤلف يتضمن قواعد؛ أو استكمالاً لقواعد لم تذكر في كتب النحاة؛ وذلك لمحاولة استقصاء القاعدة النحوية الواحدة، من خلال النصوص المتعارف عليها التي لا تحتمل الشك. ومن ذلك محاولة جمع التشابهات الملبسات في موضع واحد، مثل: دراسة (أماً) التي فيها التفصيل، و (أم) ما، و (أن) ما... إلخ.

٧ - الإفادة من جميع الكتب المختصة، مهما تباينت في اتجاهها التأليفى فى التخصص، أو فى زمن تأليفها، أو فى طبعاتها وأماكنها، أو فى كيفية تحقيقها، وقد دعا ذلك إلى الاستقاء من مصدر واحد ذى طبعات متعددة، أو تحقيق متعدد، فأدى إلى ثبت المستقى منه فى تباين بتباين الطبعات، واختلاف المحققين، وربما لمس القارئ الكريم شيئاً من ذلك؛ فأستميحه معذرة.

٨ - ربما أغفلت ذكرَ مواضع بعض الآراء؛ أو كثير منها؛ اعتماداً على أنني أجملت المراجع كلها - مع ذكر المواضع - فى بدء كل موضوع؛ وذلك كى لا تتكاثر الهوامش إلى درجة الإغفال عن أهم ما وُضِعَ له الهامش، وهو الإعراب، والتوضيح.

وقد أدت طبيعة المادة العلمية بهذا الكتاب من حيث السعة والتحليل والجدة إلى تأثرها بعدة عوامل - أُلْفِتُ النظرَ إلى بعضها؛ علّها تكون مبرراً للعفو والصفح عما يوجد فى هذا المؤلف من خلل، حيث:

- تأليفه فى مراحل زمنية واسعة متباعدة، ليست متواصلة، مما جعل دراسة الموضوع الواحد تتم على مراحل، وربما يؤدي هذا إلى ما لا يُرادُ لهذا المؤلف من حبكة وتميز، وتوازن التحليل بين الأبواب والقضايا والأفكار. ربما قصر شيء من هذه.

- تأليفه بين الأعمال الإدارية المتباينة، والنشاط العملى المطلوب، وربما كان يزاحم؛ بل يُنْفَى ويُلقَى جانباً؛ ويرمى فى سلال النسيان فى كثير من الأحيان؛ بسبب الحرص على الأداء الوظيفى.

- الاعتمادُ على كثيرٍ من الكتبِ المختصةِ المتباينةِ فى موضوعِها، وتحقيقِها، مما دعا إلى الاستقاء من مصدرٍ واحدٍ ذى طبعاتٍ متعددة، وتحقيقٍ متعدد، وربما تكررَ هذا فى مواضعٍ مختلفة، وموضوعاتٍ متعددة، مما يجعلُ ثبتَ المعلومةِ المستقاةِ صعباً، وربما كان متبايناً بتباينِ الطبعاتِ، واختلافِ المحققين.

- محاولةُ استقصاءِ كلِّ معلومةٍ نحويةٍ تخدمُ المعنى المرادَ من الجملةِ المنطوقةِ الخاضعةِ للتحليلِ فى موضوعٍ ما.

- كثرةُ المعلوماتِ والأفكارِ المستقاةِ من كتبِ التخصصِ، ومن غيرها، وقد تكونُ فى أغلبِ المواضعِ عبارةً عن جزئياتٍ صغيرة، مما يدعو إلى كثرةِ الهوامشِ.

- الإرهاقُ الشديدُ بسببِ ظروفِ الطبعِ من حيثُ جوانبِها المختلفةِ: كثرةُ الأخطاءِ، تكريرِ التصويبِ، كثرةُ السقط... إلخ.

أيها القارئ الكريم:

إننى لا أزعمُ - أدنى زعم - أننى قد بلغتُ بهذا المؤلفِ الأملَ، أو أنه يصلُ بالنحوِ إلى ما لم يصلُ إليه أساتذتى الأجلُّاءُ - يرحمهم الله جميعاً - منذُ أبى الأسودِ الدؤلى، ومروراً بالخليلِ وسيبويه، ووصولاً إلى ابنِ مالكِ وابنِ هشام، وختاماً بكلِّ نحوى أعاصره، وأجتنى من رحيقِ علمه، وعَبَقِ فكره - فليباركِ الله فى أعمارِهِم، وليمدَّنَا بمزيدٍ من علمِهِم.

ولكن المرءَ يجبُ عليه أن يحاولَ قدرَ استطاعتهِ مع الظروفِ المحيطةِ به أن يُسهمَ فيما يرى فيه الصلاحَ والفائدةَ لمجتمعِهِ، ولا يمكنُ أن يكونَ الكمالُ متوافراً لمحاولةٍ بشريةٍ، فكان هذا المؤلفُ محاولةً تنتظرُ من قُرَّائه والمطلعينَ عليه الاشتراكَ فى مواصلةِ المحاولةِ، كى تتنامى نتائجُها، وتنضجَ ثمارُها، ويزدادَ النفعُ بها، والمحاولاتُ العلميةُ تكونُ أكثرَ إثماراً من خلالِ العملِ الجماعى.

قارئى الكريم:

إذا رأيتُ أن هناك نقصاً فى بعضِ القضايا النحويةِ؛ إما بعدمِ ذكرها؛ أو إغفالِها، وإما بقصورٍ فى دراستِها؛ فلا تترددُ فى التنبيهِ إليها؛ حرصاً على

استكمال العلم بعامة، وتوضيح وإكمال للنحو بخاصة، فهذا الأمر لا يكملُ
فردياً، وإنما يحسُنُ ويستقيمُ جماعياً.

أيها القارئ الكريم:

هاك محاولتي، فرفقاً بها، وأرجو النظر إليها، والاهتمام بها، ويبدو ذلك في
قدرِ مشاركتك لي بالرأي والنصح والتقويم.

وإن قُدرَ لصاحبِ هذا المؤلفِ من ثوابٍ من خالقه، فإن لك - أيها القارئُ
المشارك - قدره، فيما تتوجه به إليه من نقد وتقويم، وما تسديه إليه من رشدٍ
وهدي.

السمحُ والصفحُ ألتمسهما من القارئ الكريم لما يلحظه في هذا المؤلفِ من
هنات أو أخطاءٍ تدوينية في وضع علامات الضبط، أو علامات الترقيم، أو سقطِ
بعض الكلمات، أو عدم ترتيب في تدوين بعض الفقرات، أو سهو في ذكر بعض
الأفكار، أو ما يكون غير ذلك.

فقد لحظت شيئاً من كل ذلك أثناء المراجعات المتكررة، ولم تخلُ مراجعةٌ
من اكتشاف شيءٍ من جانب هذا النقص، أسهم فيها طبيعة هذا العصر،
وخصوصاً مجال الطبع والنشر.

والله أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهه الكريم، فما فيه من توفيقٍ؛
فبفضله، ومنه - سبحانه - الجزاء والثواب، وما فيه من خللٍ فبسهُوٍ مني وغفلةٍ،
ومنه - تعالى - العفو والرحمة.

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات
